

أساليب البحث العلمي القانوني

Research Methods for Law

Prepared by: Nourallah Elkolaly

RML001

Lecture 2



مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها على البحث القانوني

Lecture 2

RML001

Prepared by
Nourallah Elkolaly

Lecture
2

مصادر المحاضرة



مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها على البحث القانوني

- ماهية مناهج البحث العلمي
- إمكانية تطبيق المنهج العلمي على البحث القانوني
- أنواع مناهج البحث القانوني

أهم ما تناولناه في المحاضرة السابقة



تناولنا في المحاضرة السابقة مضمون البحث العلمي وأنواعه، حيث قمنا بتعريف البحث العلمي كعملية منظمة

ثم استعرضنا خصائصه، وتحدثنا عن أهميته في تطوير المعرفة وخدمة المجتمع.

كما ناقشنا الأنواع المختلفة للبحوث العلمية.

Lecture

2

أهم ما تناولناه في المحاضرة السابقة

بعد ذلك، انتقلنا إلى البحث القانوني، حيث عرفناه كنوع متخصص من البحوث يهدف إلى دراسة القضايا القانونية وتحليلها لتحسين فهم التشريعات وتطبيقها.



تطرقنا إلى أهمية البحث القانوني لكل من الباحثين والمشرعين والقضاة والمحامين ورجال الإدارة،

وميزنا بين أنواع البحوث القانونية المختلفة، كما تحدثنا عن صفات الباحث القانوني فليس كل من كتب بحثاً يستحق لقب باحث.

مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها على البحث القانوني

المنهجية القانونية تبدأ بتحديد مشكلة بحثية قانونية تتطلب حلًا، حيث يسعى الباحث للوصول إلى نتائج واضحة من خلال استخدام أدوات البحث المناسبة.

تشمل الأدوات التقليدية النصوص القانونية، الفقه، وأحكام القضاء، بالإضافة إلى الأدوات الميدانية مثل الاستبيانات والمقابلات إن استدعى ذلك طبيعة البحث.

يتم جمع المعلومات من المكتبات التقليدية والإلكترونية للوصول إلى مصادر متنوعة وموثوقة لحل المشكلة البحثية.

يتبع الباحث أساليب علمية متنوعة كالمناهج الاستقرائية، الاستنباطية، المقارنة، والتاريخية، والوصفية حيث يعتمد اختيار المنهج المناسب على طبيعة المشكلة القانونية المطروحة.

Lecture

2

نقطة الانطلاق
(الإشكالية القانونية)

نقطة الوصول
(حل الإشكالية القانونية)

المنهجية القانونية
(الطريق المتبع بين نقطتي
الانطلاق والوصول)

Lecture

2



المنهجية القانونية :

عبارة عن الطرق والأساليب والموجهات العلمية والتقنية لعلم القانون التي تمكن القانوني من تحديد مادة البحث، وكيفية البحث ، وكيفية التحليل، وكيف العرض والمناقشة.

Lecture

2

مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها على البحث القانوني

رغم أن البحث العلمي والبحث القانوني يشتركان في السعي نحو التنقيب والاستكشاف للوصول إلى الحقيقة والعدالة، إلا أن عملية البحث لا تُجرى بشكل عشوائي، بل تتبع مجموعة من الآليات والأساليب التي يعتمد عليها الباحث لتحقيق أهداف بحثه، وهذه الآليات تُعرف بـ "مناهج البحث".

وبالرغم من تنوع مناهج البحث العلمي، فإننا نركز على المناهج القانونية، حيث يعتمد البحث القانوني على تطبيق مناهج البحث العلمي.

لذلك، سنتناول دراسة مناهج البحث العلمي بشكل عام، ومدى قابليتها للتطبيق في المجال القانوني بشكل خاص.

ماهية مناهج البحث العلمي

□ المقصود بالمنهج العلمي وعلم المناهج.

□ ضوابط اختيار المنهج العلمي.

SEARCH

Lecture

2

المقصود بالمنهج العلمي

يُعد المنهج جزءاً أساسياً من عناصر البحث العلمي، حيث يقوم بدور الإطار الذي يوجه الباحث في سعيه لاكتشاف الحقيقة وتحقيق العدالة من خلال التحليل والتفكير المنهجي.

فالمنهج هو الوسيلة التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى هدفه، إذ يبدأ من تحديد المشكلة البحثية التي تتطلب حلاً وينتهي بإيجاد الحل المناسب لها.

وقد وصف بعض الفقهاء المنهج بأنه الأسلوب المنظم الذي يتبعه العقل الإنساني في دراسة موضوع أو مشكلة، بهدف الوصول إلى حلول فعّالة أو تحديد المبادئ التي تحكم الظواهر والقضايا.

المقصود بعلم المناهج

إذا كان المنهج يُعتبر الطريق الذي يُسهم في اكتشاف الحقيقة وتحقيق العدالة، فإن العلم الذي يختص بدراسة الأساليب والطرق التي يستخدمها الباحثون لتحليل المشكلات والوصول إلى حلول يُعرف بـ "علم المناهج".

أي أنه العلم الذي يوضح كيفية اختيار واستخدام الأساليب الملائمة لتحليل المشكلات، والبحث في كيفية الوصول إلى الحلول المناسبة للمسائل المطروحة، بهدف تحقيق أهداف البحث العلمي.

اختيار المنهج العلمي

تتعدد المناهج العلمية بتعدد المجالات، حيث تختلف العلوم الطبيعية عن العلوم الإنسانية في المناهج المستخدمة لمعالجتها، ولكل منهج قواعده ومزاياه الخاصة

إن اختيار المنهج المناسب يسهل على الباحث عملية جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها بشكل منهجي، مما يوفر الوقت ويضمن صياغة محكمة للبحث.

كما أن دقة النتائج وموثوقيتها تعتمد على صحة اختيار المنهج، مما يزيد من القيمة العلمية للبحث.

ضوابط اختيار المنهج العلمي

نظراً لأن المنهج هو الوسيلة للوصول إلى الحقيقة والعدالة، فمن المهم اختيار المنهج المناسب لموضوع البحث بعناية، حيث يجب أن يكون مرتبطاً بجوهر الموضوع وجميع تفاصيله.

فإذا كان البحث يتناول أحداثاً تاريخية بحتة، فالمنهج التاريخي يكون الأنسب، وهكذا.

ورغم صعوبة تحديد عدد المناهج المستخدمة في البحث، يُنصح بعدم الإفراط في استخدام عدة مناهج، إلا إذا دعت طبيعة الدراسة لذلك، كما يجب الالتزام بالمنهج المختار طوال فترة البحث، وتجنب التحول من منهج إلى آخر.

ونود التأكيد على أن المنهج هو وسيلة لتحقيق الهدف وليس الهدف بحد ذاته، ولا يتم تفضيل منهج على آخر إلا وفق قدرته على حل المشكلة البحثية بدقة.

إمكانية تطبيق المنهج العلمي على البحث القانوني

- ❑ صعوبات تطبيق المنهج العلمي على
الأبحاث في العلوم الإجتماعية عموماً
- ❑ خصوصية اختيار وتطبيق المنهج العلمي
في البحث القانوني

Lecture

2



Lecture
2

صعوبات تطبيق المنهج العلمي على الأبحاث في العلوم الاجتماعية عموماً

نتحدث الآن حول إمكانية تطبيق المنهج العلمي على العلوم الاجتماعية، بما في ذلك علم القانون.

ويعود سبب بحثنا للأمور إلى الاختلاف الجذري بين مجالات البحث في كلا العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية (الاجتماعية)؛ حيث تركز العلوم الطبيعية على دراسة المواد والأشياء، ولكن تهتم العلوم الإنسانية والاجتماعية بدراسة الإنسان ذاته.

هذا الاختلاف يجعل من الصعب تطبيق نفس الأساليب المستخدمة في البحث عن الأشياء على الظواهر الاجتماعية التي تشمل الأفراد وتفاعلاتهم.

Lecture
2

صعوبات تطبيق المنهج العلمي على الأبحاث في العلوم الاجتماعية عموماً

سبب هذه الصعوبة يعود للباحث ويعود لطبيعة الموضوعات في الأبحاث في العلوم الاجتماعية عموماً.

فالباحث هو جزء من الظاهرة الاجتماعية التي يدرسها أيّاً كانت، يتأثر ويتفاعل مع الواقع الاجتماعي الذي يشمل أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية.

تواجه العلوم الاجتماعية صعوبات عدة تتمثل في تغير وعدم استقرار الظواهر الاجتماعية، التي تتعلق بالأفراد والجماعات وتخضع لمتغيرات نفسية وثقافية واجتماعية وسياسية، مما يصعب التحكم بها.

كما أن تطبيق قواعد الملاحظة والتجريب غير مناسبة لأن العديد من الظواهر ليست مادية، وسلوك الإنسان يختلف بين المجتمعات والأفراد، مما يزيد من تعقيد البحث.

إضافةً إلى ذلك، فإن القوانين المستخلصة في العلوم الاجتماعية غالباً ما تكون غير دقيقة نتيجة للتغيرات المستمرة في المجتمعات، مما يعيق تطبيق المبادئ العلمية بشكل فعال.

Lecture

2

تطبيق مناهج البحث العلمي على البحث القانوني

يمكن توظيف مناهج البحث العلمي في الدراسات القانونية، حيث ساهم استخدام المناهج العلمية، وخاصة الاستقرائي والاستنباطي، في تطوير قواعد قانونية عامة ومجردة.

وقد مكن ذلك القضاء من إصدار أحكام مستندة إلى قواعد الاستدلال المنطقي، والتي تتضمن مقدمتين واحدة صغرى وأخرى كبرى، وتؤدي إلى نتيجة، مما يحقق تلازماً واتساقاً منطقياً بين المقدمات والنتيجة.

كما يمكن الاعتماد على المنهج التجريبي في بعض المجالات القانونية، مثل القانون الإداري وقانون المرافعات وقانون العمل، فعلى سبيل المثال في سياق قانون العمل، يمكن دراسة تأثير تطبيق نظام جديد للحوافز أو الإجازات على إنتاجية العمال.

Lecture

2

قواعد أصوليه يجب مراعاتها عند تطبيق المنهجية في البحث القانوني



من المعروف أن النصوص القانونية محدودة، في حين أن الوقائع لا حصر لها؛ وهذا يعني أن ما لا نهاية له لا يمكن ضبطه من خلال ما هو محدود.

لذلك يستعين الباحث في بحثه القانوني بمناهج متعددة ويستفيد من المنطق وطرق التحليل والتصنيف والتفكير، مع الأخذ في الاعتبار الضوابط التي يحددها القانون نفسه.

قواعد أصوليه يجب مراعاتها عند تطبيق المنهجية في البحث القانوني

توجد العديد من الضوابط التي يفرضها القانون وتفرضها طبيعة الدراسات القانونية عند تحديد المنهجية المتبعة في البحث القانوني منها:

- ❑ قاعدة تدرج التشريعات (دستور - قانون - لائحة).
- ❑ قاعدة تدرج مصادر القاعدة القانونية، التي تشمل التشريع، العرف، الشريعة الإسلامية، والقانون الطبيعي وقواعد العدالة.
- ❑ قاعدة عدم جواز القياس في حالات التجريم.
- ❑ الالتزام بقواعد التفسير الداخلية أولاً، ثم الانتقال إلى قواعد التفسير الخارجية

أنواع مناهج البحث القانوني

- أولاً: المناهج العقلية
 - ✓ المنهج الاستقرائي (التأصيلي)
 - ✓ المنهج الاستنباطي (التحليلي)
 - ✓ العلاقة بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي

- ثانياً: المناهج الإجرائية
 - ✓ المنهج المقارن
 - ✓ المنهج التاريخي
 - ✓ المنهج الوصفي



Lecture

2

Lecture

2

مناهج البحث العلمي القانوني

تتعدد تقسيمات الفقهاء لمناهج البحث القانوني وأنواعها، لكننا مع وجهة النظر التي تصنفها إلى مناهج عقلية وأخرى إجرائية.

المناهج العقلية:

هي التي تعتمد على العمليات العقلية، فهي تعتمد بشكل أساسي على العمليات الذهنية والتفكير العقلي لتحليل المعلومات واستنتاج النتائج، فهي تعتمد على الاستنباط والاستقراء للوصول إلى المعرفة، مع التركيز على دور العقل في معالجة البيانات وتنظيم الأفكار.

سندرس المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي باعتبارهما من المناهج العقلية ثم نرى العلاقة بينهما.

المنهج الاستقرائي

المنهج الاستقرائي:

هو نهج يعتمد فيه الباحث على دراسة مجموعة من الظواهر المتشابهة المرتبطة بموضوع محدد، وتحليل هذه الظواهر للبحث عن أسباب التشابه بينها، ومن ثم استخلاص قاعدة عامة تنظمها.

في هذا السياق، ينتقل الباحث من الخاص (أي دراسة الحالة المحددة) إلى العام (إيجاد القاعدة الشاملة)، أو من الجزء (الظاهرة) إلى الكل (القاعدة العامة)، استناداً إلى مبدأ أن ما ينطبق على الجزء ينطبق أيضاً على الكل، ولذلك يُعرف الاستقراء بأنه استدلال تصاعدي.

المنهج الاستقرائي



يعتبر المنهج الاستقرائي مناسباً بشكل خاص للعلوم الطبيعية، ومن أمثلة تطبيقه ما لاحظته نيوتن عند سقوط التفاحة، حيث استنتج من هذه الواقعة قانون الجاذبية الأرضية، إذ لوحظ أن الأجسام تسقط دائماً نحو الأرض عند إلقيائها للأعلى.

كما تسعى الدراسات الاستقرائية عادة إلى الإجابة عن الأسئلة التقليدية مثل: من، ماذا، متى، كيف، أين، ولماذا.

المنهج الاستقرائي في البحث القانوني (المنهج التأصيلي)

يُطلق على المنهج الاستقرائي في المجال القانوني اسم "المنهج التأصيلي"

للمنهج الاستقرائي تطبيقات في العلوم الإنسانية لا سيما في القانون، وخاصة في مجال القانون الجنائي؛ حيث يُستخدم هذا المنهج في دراسة العديد من الظواهر، مثل الجرائم؛ فيقوم الباحث بجمع بيانات عن حالات مختلفة من السلوك الإجرامي، وتحليل الظروف والعوامل المشتركة التي تؤدي إلى ارتكابه، ومن خلال ملاحظة هذه الحالات؛ يستنتج الباحث قواعد أو أنماط عامة تساعد في فهم أسباب الجريمة وتطوير سياسات للحد منها، وتصور العقوبات المناسبة لها.

Lecture

2

يُستخدم المنهج الاستقرائي (التأصيلي) في المجال القانوني عندما يكون موضوع البحث غير منظم تشريعياً، أو في حال كان منظماً ولكن له تطبيقات متنوعة، بمعنى آخر، أن توجد قواعد قانونية تحكم الموضوع، لكن الحالات التي يُطبق فيها القانون قد تختلف من حيث الظروف أو التفاصيل، مما يؤدي إلى تباين في تفسير أو تنفيذ هذه القواعد حسب كل حالة.

ففي هذه الحالة يساعد المنهج الاستقرائي (التأصيلي) في وضع نظرية عامة تشمل ذلك أو اقتراح نصوص جديدة أكثر وضوحاً وشمولاً، حيث يمكنه تحديد الثغرات في القوانين الحالية والتأكد من أنها تتناسب مع التطبيقات المتنوعة للظاهرة، مما يسهل تفسيرها وتنفيذها في حالات مختلفة.

المنهج الاستنباطي

يبدأ الباحث في حال اتباع المنهج الاستنباطي من العام إلى الخاص، أو من الكل إلى الجزء، أي ينطلق من القواعد العامة للوصول إلى قواعد خاصة أو جزئية. بناءً على ذلك، يعتمد الباحث على القواعد العامة المسبقة، ويختار منها ما ينطبق على الظاهرة موضوع البحث، ولذلك يُعرف الاستنباط بأنه "استدلال تنازلي".

يتم في المنهج الاستنباطي استخدام القواعد العامة لاشتقاق نتائج جديدة، فهذا النوع من المنهجية يساعد في بناء معرفة علمية دقيقة، تعتمد على المنطق والتسلسل العقلي، مما يعزز الفهم العميق للظواهر المدروسة، حيث يبدأ الباحث من قضايا أو مبادئ مسلّم بها ليصل إلى قضايا أخرى تُشتق منها بالضرورة.

المنهج الاستنباطي في البحث القانوني (المنهج التحليلي)

يُطلق على المنهج الاستنباطي في المجال القانوني اسم "المنهج التحليلي"

يجد المنهج الاستنباطي (التحليلي) مجالاً واسعاً للتطبيق في العلوم الإنسانية، لا سيما القانون، حيث يُعرف أيضاً بـ "المنهج التحليلي"، ويُستخدم بكثرة في دراسة بعض الظواهر الإجرامية المعاصرة، وذلك عن طريق تطبيق القواعد والمبادئ القانونية العامة على سلوكيات إجرامية محددة قد تكون جديدة أو لم يكن لها نصوص قانونية واضحة من قبل.

المنهج الاستنباطي في البحث القانوني (المنهج التحليلي)

في المجال التشريعي: بناءً على النظرية العامة للالتزامات، تتطلب العقود المسماة أركاناً رئيسية، مثل التراضي والمحل والسبب (والشكل في العقود الشكلية)؛ فإذا واجه الواقع العملي نوعاً جديداً من العقود غير المسماة، يُطبق المنهج الاستنباطي (التحليلي) لمعرفة مدى ملائمة القواعد العامة لهذا النوع.

في المجال القضائي: يُستخدم المنهج الاستنباطي (التحليلي) في إصدار الأحكام القانونية من خلال القياس، والذي يتكون من:

المقدمة الكبرى: القاعدة القانونية العامة.

المقدمة الصغرى: الوقائع التي تنطبق عليها القاعدة.

النتيجة: منطوق الحكم.

Lecture

2

العلاقة بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي



رغم اختلاف طريقة التفكير وطريقة البحث في المنهجين الاستقرائي (التأصيلي) والاستنباطي (التحليلي)؛ إلا أن بينهما علاقة وثيقة.

فمن الممكن استخدام المنهجين معاً في بحث واحد، حيث يؤدي كل منهما دوراً مكملًا للآخر، بل يمكن أن يبدأ أحدهما حيث ينتهي الآخر، بما يعزز من قوة البحث سواء كان في التحليل أو التأصيل.

العلاقة بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي

فعلى سبيل المثال: عند دراسة الجرائم السيبرانية

المرحلة الاستقرائية (التأصيلية): يبدأ الباحث بجمع البيانات حول حالات وقضايا الجرائم السيبرانية والسلوك الإجرامي فيها، مع تحليل الأنماط السائدة من خلال الوقائع والتجارب العملية؛ حيث يساهم هذا الأسلوب في بناء قاعدة معرفية حول طبيعة هذه الجرائم وتأثيرها على المجتمع، مما يساهم في تكوين نظرية عامة وصورة شاملة للظاهرة الإجرامية.

المرحلة الاستنباطية (التحليلية): بعد جمع المعلومات وتأصيل الظاهرة، ينتقل الباحث لاستخدام المنهج الاستنباطي لتطبيق القواعد القانونية العامة الموجودة بالفعل والمعمول بها وتحليل مدى قابليتها للتطبيق على هذه الجرائم المستجدة، مثل قواعد المسؤولية الجنائية أو الحماية العامة للبيانات الشخصية، ليُحدد كيف يمكن تطبيقها على وقائع الجرائم السيبرانية ، أو لاقتراح تعديلات تشريعية تتناسب مع طبيعة هذه الجرائم.

هذا التكامل بين التأصيل والتحليل يُعزز البحث.

مناهج البحث العلمي القانوني

Lecture

2

المناهج الإجرائية:

سُميت المناهج الإجرائية بهذا الاسم لأنها تعتمد على خطوات عملية واضحة وإجراءات منهجية يمكن للباحث اتباعها للوصول إلى نتائج محددة.

هذا النوع من المناهج يركّز على خطوات وأدوات تطبيقية تساعد الباحث في تحليل الموضوع، وتوجيهه عمليًا نحو جمع المعلومات وتنظيمها ومقارنتها أو وصفها.

سندرس المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن باعتبارهما من المناهج الإجرائية، وسندرس المنهج المقارن بمزيد من التفصيل باعتباره من أكثر المناهج المستخدمة في الأبحاث القانونية.

المنهج الوصفي

المنهج الوصفي هو ذلك الأسلوب الذي يسعى إلى جمع الحقائق والمعلومات حول ظاهرة معينة كما توجد في الواقع، ثم تحليلها ومقارنتها وتفسيرها للوصول إلى وصف علمي شامل.

ويهدف هذا المنهج إلى تقديم رؤية دقيقة ومتكاملة للموضوع وأبعاده وخصائصه وعلاقته بغيره، معتمداً على البيانات والمعلومات التي يجمعها الباحث باستخدام أدوات البحث.

يتميز هذا المنهج بقدرته على إعطاء صورة واضحة عن الواقع كما هو، مما يجعله مفيداً لفهم الظواهر والموضوعات والإشكاليات وتحديد العلاقات بينها بشكل موضوعي.

Lecture
2

صور المنهج الوصفي

دراسة الحالة: يتناول الباحث مشكلة معينة عبر دراسة عميقة وتحليل دقيق، لاستخلاص نتائج قد تنطبق على حالات مشابهة.

الدراسة المسحية: تعتمد على دراسة ظاهرة حالية ضمن مجتمع محدد، بهدف وصف الوضع القائم ووضع خطة للتحسين والتطوير، تُستخدم هذه الطريقة غالباً في القطاعات الحكومية، كوزارات التخطيط والإحصاء، لدراسة قضايا مثل حجم الأسرة ومعدلات الهجرة وهكذا.

دراسة الرأي العام: يستطلع الباحث آراء شريحة من المواطنين حول قضية معينة، ويبني عليها في بحثه.

المنهج الوصفي في البحث القانوني

يستخدم المنهج الوصفي في الأبحاث القانونية من خلال استعراض النصوص التشريعية والأحكام القضائية والآراء الفقهية المرتبطة بموضوع الدراسة، متبوعاً بتأصيل وتحليل تلك العناصر.

ويهدف البحث القانوني وفقاً لهذا المنهج أيضاً إلى استطلاع الرأي العام في قضايا معينة، وتناولها في البحث.

فمثلاً دراسة قانون حماية المستهلك وفقاً للمنهج الوصفي، يقوم فيه الباحث بجمع النصوص القانونية الخاصة بحماية المستهلك، بالإضافة إلى تحليل الأحكام القضائية التي تتناول قضايا حقوق المستهلكين، ويعرض آراء الفقهاء حول هذا الموضوع.

من خلال هذا التحليل الوصفي، يستطيع الباحث توضيح مدى فاعلية القانون الحالي، وتقديم اقتراحات لتحسينه بناءً على واقع الحال.

المنهج التاريخي

يسميه بعض الفقهاء بالمنهج الوثائقي.

ويكثر استخدام هذا المنهج من قبل علماء التاريخ، لكن لا يوجد ما يمنع من استخدامه في مختلف المجالات الأكاديمية.

وتتعدد تعريفات المنهج التاريخي؛ فبعض الفقهاء يعرفونه بأنه المنهج الذي يسعى لكشف الحقائق التاريخية من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الموثقة، وتقديم تفسيرات علمية على شكل نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبياً.

بينما يعرفه آخرون بأنه "الطريقة التاريخية التي تركز على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية كأداة لفهم المشكلات المعاصرة والتنبؤ بالمستقبل"

المنهج التاريخي في البحث القانوني

يتمتع المنهج التاريخي بأهمية كبيرة في الدراسات القانونية، ويمكن تطبيقه بطرق متعددة على النحو التالي:

استخدامه كمنهج أساسي: يُستخدم المنهج التاريخي لدراسة الظواهر أو الإشكاليات القانونية، خاصة عندما يتعلق البحث بتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية.

استخدامه كمنهج مساعد: يمكن أن يُعتمد على المنهج التاريخي كوسيلة ثانوية لعرض الموضوعات التي تمتد جذورها إلى الماضي، فيقوم الباحث بعرض التطور التاريخي لهذه الموضوعات للاستفادة منها في سياق بحثه.

كما يستخدم المنهج التاريخي للتمييز بين النظم القانونية فمنها النظم التاريخية التي انتهى العمل ومنها ما تم تطويره ومنها النظم التي كانت ومازالت مستمرة.

المنهج المقارن في البحث القانوني

يُعتبر المنهج المقارن من أكثر المناهج استخداماً في مجال الدراسات القانونية، وذلك بسبب تشابه التشريعات في الدول المختلفة والتأثير المتبادل بينها، بالإضافة إلى كيفية تطبيق القضاء وتفسير الفقه لهذه النصوص.

المنهج المقارن هو دراسة الباحث لظاهرة أو إشكالية معينة في قانونه الوطني، ومقارنتها مع نظام قانوني أجنبي آخر أو أكثر، ويهدف هذا المنهج إلى التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين الأنظمة، وتفسير أسباب هذه الاتفاقات أو الاختلافات، مما يساعد في الوصول إلى أفضل القواعد التي تحكم الظاهرة أو الإشكالية التي يدرسها الباحث.

يمكنّ المنهج المقارن الباحث من دراسة الموضوع بعمق ودقة، مما يجعل له استخدامات واسعة في الدراسات الإنسانية عموماً والقانونية خصوصاً.

أساليب المقارنة

يستخدم الباحث عند اتباعه المنهج المقارن إما المقارنة الرأسية أو المقارنة الأفقية.

أسلوب المقارنة الرأسية (الكلية):

في هذا الأسلوب، يقوم الباحث بتحديد موضوع البحث والقوانين التي سيتم مقارنتها مع قانونه الوطني، ثم يُجري مقارنة مفصلة لكل نظام قانوني على حدة.

من الجدير بالذكر أن هذه الدراسة المقارنة، وفقاً لهذا الأسلوب، تُعتبر وصفاً للنظم القانونية المعنية ("منهج وصفي") دون تحليل مفصل لأوجه الاتفاق أو الاختلاف بين هذه النظم، أو تفسير أسباب ذلك. في كثير من الأحيان، يترك الباحث هذه المهمة لفطنة القارئ، أو قد يقدم خلاصة توضح بعض الجوانب الأساسية.

أساليب المقارنة

أسلوب المقارنة الأفقية (الجزئية)

في أسلوب المقارنة الأفقية، يقوم الباحث بدراسة كل جزء من أجزاء البحث في القوانين المعنية بشكل متزامن، فيحدد موضوع البحث ثم يتناول التنظيم القانوني لكل جزء من البحث في كل القوانين التي يجري المقارنة بينها ويربط بينها في كل جزئية من أجزاء البحث.

ويُفضل هذا الأسلوب في المنهج المقارن حيث:

يتيح الأسلوب الأفقي للباحث عرض جزئيات الموضوع في القوانين المعنية بشكل متزامن، مما يسهل عليه إبراز أوجه الشبه والاختلاف، وبالتالي التأثير على النتائج المستخلصة، على عكس أسلوب المقارنة الرأسي، الذي يعالج كل قانون بشكل منفصل، مما يجعل البحث غير متصل إلا من خلال عنوان الموضوع فقط.

كما أن أسلوب المقارنة الأفقية يساعد في تجنب التكرار، حيث تكون المقارنة عادة بين تشريعات متقاربة، مما يعني وجود أحكام مشتركة كثيرة بينها، في حين قد يتطلب الأسلوب الرأسي من الباحث استعراض الموضوع في كل قانون داخل المقارنة مما يؤدي إلى تكرار المعلومات.

أصول يجب اتباعها في المقارنة

□ يجب على الباحث تحديد القوانين التي سيتم مقارنتها منذ البداية، ومن المهم مراعاة النقاط التالية:

- ✓ عدم الحياد عن القوانين المحددة: إذا اختار الباحث مقارنة قانونه، على سبيل المثال مع القانون المصري والقانون الإيطالي، يتعين عليه الالتزام بمقارنة قانونه الوطني مع هذين القانونين خلال البحث، ولا يُسمح له بالانتقال إلى قانون آخر لم يُذكر من قبل.
- ✓ عدم الإكثار من القوانين: ينبغي تجنب إدراج عدد كبير من القوانين في المقارنة، حيث إن اتساع نطاق المقارنة يزيد من تعقيدها، سواء من حيث المراجع أو اللغة؛ فيُفضل أن يختار الباحث نموذجاً واحداً من كل نظام قانوني.
- ✓ من الأفضل أن تكون القوانين محل المقارنة أكثر تقدماً في معالجة الموضوع من القانون الوطني للباحث: مما يجعل الدراسة أكثر إفادة للمشرع في سياق الإصلاح التشريعي.
- ✓ اختلاف الأنظمة القانونية: يجب أن تنتمي القوانين محل المقارنة إلى نظم قانونية مختلفة، مثل النظم اللاتينية والأنجلوسكسونية والشريعة الإسلامية.

أصول يجب اتباعها في المقارنة

- ينبغي على الباحث أن يكون على دراية بلغة القوانين التي يقارنها، لتجنب الاعتماد على عمل الآخرين دون الرجوع إلى المصادر الأصلية، مما يحمل في طياته مخاطر.
- من الضروري أن يكون لدى الباحث فهم عام للقانون الأجنبي، بما في ذلك قواعده الموضوعية والإجرائية، فمعرفة الإطار العام للنظام القانوني الأجنبي، مثل مصادر القاعدة القانونية الرسمية وغير الرسمية، تعزز فهم الباحث للمشكلة موضوع البحث.
- يجب على الباحث دراسة البيئة أو السياق الذي يُطبق فيه القانون الأجنبي، حيث لا يمكن فهم قانون مجتمع ما دون أخذ الظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها هذا المجتمع بعين الاعتبار.
- يجب أن يتحلى الباحث بالحيادية والموضوعية، بحيث يكون كالقاضي الذي يسعى للوصول إلى الحقيقة، دون تحيز لنظام قانوني معين لأسباب شخصية أو انحيازات ذاتية.

Lecture

2

قمنا باستعراض مناهج البحث العلمي عموماً، والبحث القانوني خصوصاً، ونؤكد أنه لا توجد أفضلية مطلقة لمنهج على آخر، فكل منهج له مميزاته وعيوبه، وتحديد المنهج المناسب يعتمد بشكل كبير على موضوع الدراسة وأهدافها.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب قدرات الباحث دوراً هاماً في اختيار المنهج، حيث إن الباحث الذي يمتلك مهارات تحليلية قوية قد يفضل استخدام المناهج التحليلية، بينما قد يميل الآخرون إلى المناهج الوصفية لاستعراض الحقائق القانونية، لذلك، يجب على الباحثين أن يكونوا واعين لمتطلبات دراستهم وأن يختاروا المنهج الذي يعزز من قوة بحثهم ويحقق أهدافهم الأكاديمية بشكل فعال.

المراجع

- د/ جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية بالقاهرة، 2022
- د/ سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، جامعة عبدالرحمن ميره، بجاية - الجزائر، 2017-2018
- د/ محمد عادل عسكر، د/ أكمل يوسف السعيد، القواعد الأساسية لأصول البحث القانوني، مطبعة جامعة المنصورة، بدون تاريخ
- د/ مصطفى البنداري أبو سعده، المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية، دار النهضة العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى، 2022 - 2023
- McConville, M., & Chui, W. H. (2007). Research methods for law. In Edinburgh University Press eBooks.



Thank You